

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٨٥٧

الخميس، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:

السيد هارديب سينغ بوري	(الهند)
الاتحاد الروسي	الأعضاء:
أذربيجان	
السيد مهدييف	
السيد إيك	
ألمانيا	
السيد مسعود خان	
باكستان	
السيد مورايس كابرال	
البرتغال.	
تونغو	
السيد كراولي	
جنوب أفريقيا	
الصين	
السيد تيان لن	
غواتيمالا	
السيد بيريث غوتيريث	
فرنسا	
السيد بريانس	
كولومبيا	
السيد أو سوريو	
المغرب	
السيد لوليشكي	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السير مارك لайл غرانت	
الولايات المتحدة الأمريكية	
السيدة رايس	

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطاب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويتات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



.

رجاء إعادة استعمال الورق

1257853(A)



إعلامية قدمت إلى المجلس خلال العام الماضي، فقد أحرز البلد تقدماً في تحوله السياسي. وكانت الانتخابات التي أجريت في تموز/يوليه دليلاً هاماً على ذلك، فضلاً عن تشكيل الحكومة الجديدة الأسبوع الماضي. ولكن كما ندرك جديعاً هنا، فإن العديد من التحديات لا تزال قائمة، وخاصةً في مجال الأمن.

وأود أن أتناول أولاً تشكيل الحكومة الجديدة الذي اكتمل في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وقد غدا إلى علم أعضاء المجلس، خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمت في ١٢ أيلول/سبتمبر، أن المؤتمر الوطني العام قد صوت لانتخاب مصطفى أبو شاقور رئيساً للوزراء. وقدّم السيد أبو شاقور ترشيحات لعضوية مجلس الوزراء في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، لكنه سحب القائمة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ليعقبها بقائمة منقحة بأسماء المرشحين أسماءها "مجلس وزراء الأزمة" في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. غير أن المؤتمر الوطني العام صوت اعترافاً على مجلس الوزراء، ودعا السيد أبو شاقور إلى التحفي.

وشرع المؤتمر الوطني العام - علماً منه بالفراغ السياسي الناشئ، وبالنecessity إلى التحرك بسرعة - في عملية مشاورات شملت الكتل السياسية والتجمعات المستقلة. وانتخب بعد ذلك السيد علي زيدان في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ومنح مدة أسبوعين لتشكيل الحكومة. وتعهد السيد زيدان بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإيلاء الأمن أولوية قصوى لحكومته.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قدم رئيس الوزراء المنتخب قائمة بأسماء مجلس وزرائه، تشمل ثلاثة أعضاء في منصب نائب رئيس الوزراء، و ٢٧ وزيراً، فضلاً عن وزيرين آخرين بدون وزارة إلى المؤتمر الوطني العام. وسعى أثناء تشكيل مجلس الوزراء إلى ضمان مشاركة سياسية وإقليمية شاملة. وصوتت أغلبية كبيرة من أعضاء المؤتمر الوطني العام مؤيدة لمجلس الوزراء، بناءً على التزام رئيس الوزراء بالاستعاضة فوراً عن أي من الوزراء في حال عدم وفائه بالمعايير التي

افتتحت الجلسة الساعة ١٠٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعوه ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. وأرجو باسم المجلس، بالسيد متري الذي يشارك في جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من طرابلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يستمع المجلس في هذا الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد طارق متري، والسيد خوسيه فيليبي مورايس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال، بصفته رئيس اللجنة المنبثقة عملاً بالقرار ١٨٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد متري.

السيد متري (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أؤتي المجلس بالمعلومات للمرة الأولى بصفتي الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا. وأود أن أختتم هذه الفرصة لأحيط أعضاء المجلس علماً بأخر التطورات بشأن الحالة في ليبيا، منذ الإحاطة الإعلامية الشاملة الأخيرة التي قدمت في ١٢ أيلول/سبتمبر (S/PV.6832) والإحاطة الإعلامية بشأن الحالة في بنى وليد التي قدمها للأعضاء قبل أسبوعين، الأمين العام المساعد، زيريرون.

لقد احتفل الليبيون في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بالذكرى السنوية الأولى لتحرير بلدتهم. وعلى نحو ما أبرزنا في إحاطات

والحكومة السابقة. ونظمت حلقات عمل للمؤتمر الوطني العام بهدف تقاسم أفضل ممارسات الأنظمة البرلمانية في جميع أنحاء العالم. ودشنت الأمم المتحدة أيضاً المرحلة الثانية من التدريب لمدة ثلاثة أشهر، بهدف تدريب مدربي ممثلي المجتمع المدني في مجال التربية المدنية، بما في ذلك في مجال وضع الدستور.

ومع تشكيل الحكومة الجديدة، فإن المهمة الرئيسية التي تتضمن المؤتمر الوطني العام هي تكثيف المشاورات، والتوصل إلى قرارات بشأن العملية الدستورية، بدءاً بإنشاء اللجنة الدستورية. ويواصل المجلس الوطني العمل على توضيح الآلية التي يختار بموجبها أعضاء اللجنة. وعرضت البعثة تقديم المساعدات التقنية اللازمة إلى اللجنة الدستورية التابعة للمؤتمر الوطني فيما يتعلق بمعايير الاختيار ومسار العمل لاحقاً. ويجب أن تكون على استعداد تقديم المساعدة التقنية والقانونية وغيرها عند الاقتضاء، وبناءً على طلب السلطات. ونواصل حتى المجلس الوطني على التشاور على نطاق واسع، والتحرك بسرعة نحو عملية صياغة الدستور.

وفي ٢٣ أكتوبر، أحاط المجلس علماً بالحالة في بنى وليد، التي شكلت مصدر قلق بالغ، ومسألة شائكة بالنسبة للمؤتمر الوطني العام والحكومة معاً خلال الأسبوع الماضي.

سلم رئيس المؤتمر الوطني العام، أثناء خطاب مناسبة يوم التحرير، بأن جهود الوساطة أخفقت وأنه لا مفر من الحل العسكري من أجل بسط سلطة الدولة إلى بنى وليد، وإلقاء القبض على الذين يتصرفون خارج نطاق القانون. وتعهد بأن يبذل كل جهد ممكن لحماية السكان المدنيين.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت السلطات أن العمليات العسكرية في بنى وليد انتهت وأعلنت أن الجيش الليبي قد سيطر على المدينة. كما أعلنت الحكومة خططاً لكافلة الأمن واستعادة النظام العام واستبدال الكتائب بوحدات من

حددتها هيئة التزاهة. وفي حين لقي تشكيل الحكومة استقبالاً حسناً في جميع أنحاء ليبيا، تحكمت مجموعة صغيرة من المحتجين من تعطيل إجراءات المجلس الوطني، ومن ثم تأجيل التصويت حتى اليوم التالي.

وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت بياناً رحبت فيه بتشكيل الحكومة الجديدة، وتنبأ لها النجاح في التصدي للعديد من التحديات التي تواجهها ليبيا الجديدة، بما في ذلك في مجال بناء المؤسسات الأمنية، وتعزيز المصالحة الوطنية والحفاظ على سيادة القانون.

واجتمعت مع رئيس الوزراء، علي زيدان، لأنقل له التزام الأمم المتحدة بالعمل مع الحكومة الجديدة، مع التركيز بوجه خاص على الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في ليبيا لقطاع الأمن وللعدالة الانتقالية. وقال رئيس الوزراء أن ليبيا ترغب في أن تقوم علاقتها مع المجتمع الدولي على أساس الاحترام والتعاون المتبادل، فضلاً عن تعزيز السلم والأمن الدوليين. وأعرب عن رغبته أيضاً في بناء علاقات بناءً مع دول المنطقة، على نحو يحافظ على الأمن ويعزز المصالح المشتركة. وأشار رئيس الوزراء إلى أن أولويات ليبيا ستتركز على الشؤون الداخلية والأمن على وجه الخصوص، علاوة على المسائل ذات الصلة بالإعمار والتنمية الاقتصادية. وأكد رئيس الوزراء أن ليبيا لا تزال تحذر تقدماً، على الرغم من التحديات التي تواجهها. وأعرب عن أمله في أن يفهم المجتمع الدولي حجم التحديات التي تواجهها الدولة، وأن يدعم جهودها المبذولة في ذلك الصدد. ورحب بالمقترنات المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية التي عرضتها عليه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للنظر فيها.

وتواصل الأمم المتحدة - فيما يتعلق ببناء المؤسسات - العمل بشكل وثيق مع المؤتمر الوطني العام ومجلس الوزراء الجديد، على نحو ما فعلنا سابقاً مع المجلس الوطني الانتقالي

واستجابة للادعاءات بعمليات نهب وحرق المنازل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، أنشأ المؤتمر الوطني العام لجنة لتقسيي الحقائق للنظر في الأحداث المزعومة. وأنشأت الحكومة أيضاً وحدة لإدارة الأزمات لتنسيق جميع الأنشطة الحكومية المتصلة بيمن وليد.

وفي أماكن أخرى، في ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر، اندلع قتال في جنوب ليبيا بين سكان بلدة الشطبي وكتائب مسلحة مقرها طرابلس، وسط تقارير أفادت بمحاولة إلقاء القبض على أفراد ينتمون إلى النظام السابق يزعم أنهم مطلوبون. وأنهى الجيش النظامي القتال وعمل مع الرعماء المحليين وممثل المجتمع المدني للتتوسط في التوصل إلى اتفاق. وأسفر القتال عن سقوط العديد من القتلى والجرحى.

وشهدت طرابلس أيضاً جولات من القتال بين الكتائب المسلحة أسفرت عن سقوط العديد من الجرحى، في حين لا تزال بنغازي وشرق البلد يعانيان من عدد من الحوادث الأمنية الخطيرة. واستمرت محاولات الاغتيال التي استهدفت مسؤولين أمنيين وزعيماً دينياً وقائد كتيبة. كما استهدفت السيارات الملغومة مراكز الشرطة في بنغازي.

وبالإضافة إلى الإدانة الرسمية من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، في أعقاب الهجوم على مقر البعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة في بنغازي في ١١ أيلول/سبتمبر، أعرب الكثيرون في بنغازي وخارجها عن غضب واسع النطاق. لقد أدانوا الهجوم وأكدوا مطلب السكان بسيادة القانون وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية الوطنية.

وفي أضخم إعراب عن السخط، شارك في ٢١ أيلول/سبتمبر ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ من سكان بنغازي في مظاهرة الإنقاذ بنغازي، كما اتفقوا على تسميتها. سار المتظاهرون نحو المجمعات التي تسسيطر عليها الكتائب المسلحة وطالبوها ببناء

الجيش الليبي. واقتضت السيطرة على المدينة أيام إضافية من الجيش وسط تقارير عن عمليات نهب وحرق لبعض المنازل.

وفي اجتماعات مع الرئيس ورئيس الوزراء، أعربت عن شواغل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ما يتعلق بحماية المدنيين ودعوت إلى عودة الأسر المشردة في أقرب وقت ممكن مع كفالة توفير الخدمات الأساسية. وشجعني تأكيداًهما بأن التدابير قد اتخذت لاستعادة النظام العام وتقليل الأعمال الانتقامية ضد السكان أو ممتلكاتهم، وأن الجيش والشرطة سيحلان محل الكتائب.

كما عرضت مسامي الحميدة، واجتمعت مع وفود من بني وليد ومسؤولين حكوميين وأعضاء المؤتمر الوطني العام وأعضاء القوى السياسية، بهدف تجنب تفاقم التوترات بين المناطق وانتشار العنف إلى مناطق أخرى.

وبحسبما سمحت الظروف، قامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بأربع بعثات حول مدينة بني وليد وداخلها من أجل تقييم احتياجات عشرات الآلاف من الأشخاص المشردين داخلياً وت تقديم المساعدة. كما أوفدت البعثة فريقاً لمساعدة الجيش النظامي في الاضطلاع بأعمال إزالة الذخائر. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت الحكومة السماح للأسر بالعودة إلى بني وليد.

إن مصير المحتجزين بعد وقف القتال مسألة خطيرة للغاية، خاصة بالنظر إلى المسائل المتصلة بالاحتجاز في ليبيا التي لم تحل خلال العام الماضي. وفي حين أن الرئيس ورئيس الوزراء قدما تأكيدات بأن جميع المحتجزين سوف يتم وضعهم تحت السلطة القضائية، فقد شددت على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لحصتهم على نحو سليم وكفالة أنهم يعاملون بصورة إنسانية ويحصلون على محاكمات عادلة. وستواصل البعثة متابعة حالة المحتجزين.

حفظ الأمن واحتياط استخدام القوات المشروعة في الدولة وحدها، بما يتماشى مع تطلعات السكان.

واضطاعت البعثة بدور نشط في تقديم المشورة إلى السلطات الليبية ومساعدتها في تلك المبادرات، التي يمكن تنفيذ الكثير منها بسرعة بالمساعدة المناسبة من المجتمع الدولي. تواصل المشاورات مع رئيس أركان الجيش بشأن وضع رؤية للسياسة الدفاعية الليبية الجديدة وكذلك بشأن تحديد الأدوار والمسؤوليات، ولا سيما إعداد وثيقة معلومات أساسية لوضع كتاب أبيض للدفاع. إن النوايا الليبية هي كفالة الإشراف المدني على قوات الدفاع وإنشاء قوة محترفة لا سياسية قادرة على تأمين حدود البلد، وحماية السكان واحترام دستور وقوانين البلد.

تواصل البعثة تقديم الدعم لوزارة الداخلية والمساعدة في تنسيق عروض المساعدة الدولية في مجالات إصلاح الشرطة، بغية تطوير جهاز شرطة ليبي محترف تحت قيادة رئيس للشرطة من النظميين.

لقد أنشأت البعثة نظاماً شاملًا للتنسيق في ما يتعلق بالقطاع الأمني، بما في ذلك أفرقة عاملة معنية بإصلاح الشرطة والدفاع، الأسلحة والذخائر، ونزع السلاح والتسرير وإعادة الإدماج، للتوفيق بين مختلف عروض المساعدة الدولية والطلبات الواردة من الحكومة الليبية.

وجنباً إلى جنب مع إصلاح القطاع الأمني، تظل الحاجة ملحة إلى أن تقوم السلطات الليبية بتفعيل السلطة القضائية بشكل كامل بحيث يحاسب الجناء وتحترم سيادة القانون. وتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا العمل بشأن مسألة الاعتقالات المرتبطة بالتزاع، بما في ذلك حث وزارات العدل والدفاع والداخلية، على التعجيل بفحص المعتقلين والتحقيق في حالات إساءة المعاملة والتعذيب. وقد اتخذت السلطات الوطنية والمحليّة مؤخرًا في مصراتة، التي يُحتجز فيها الكثيرون

الجيش والشرطة الوطنيين وإدماج المقاتلين، وبالأمن والازدهار بنغازي. ودعوا أيضًا إلى إخلاء الكتائب للمباني وإلى أن تتخذ الحكومة إجراءات صارمة ضد تلك غير القانونية وإلى أن يقوم رئيس الوزراء، بتعيين وزراء مؤهلين في حكومته.

وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أعلن محمد يوسف المقرif رئيس المؤتمر الوطني العام ورئيس أركان الجيش عن مجموعة من التدابير تشمل إنشاء غرفة عمليات مشتركة تحت سلطة رئيس الأركان وتفكيك نقاط التفتيش والدوريات والكتائب غير المأذون بها وإخلاؤها من المباني العامة. واتخذت خطوات لتنفيذ هذه التدابير المؤقتة، بما في ذلك وضع المزيد من الكتائب تحت السيطرة المباشرة لرئيس الأركان وتعيين ضباط عسكريين لرئاستها. وأعلن رئيس الأركان بعد ذلك نشر قوة متعدلة وطنية، بداية في طرابلس، للسيطرة على المباني العامة التي تختلها الكتائب، مع خطة للنشر لاحقاً في بنغازي.

وكما تجلّى في مظاهرة ٢١ أيلول/سبتمبر، يتزايد الضغط على الحكومة لكي تعمل بحزم وسرعة لبناء المؤسسات الأمنية للدولة وإصلاحها. وفي حين يؤكّد التأييد الشعبي المائل على الطابع الملحق بهذه المسألة، فإنه يمنح الحكومة الجديدة أيضًا فرصة للتحرك بسرعة وبشكل حاسم في النهوض بإصلاح القطاع الأمني.

وفي حين تحقق بعض التقدم، لا تزال الأوضاع الأمنية محفوفة بالمخاطر. تشدد الأحداث التي وقعت في بنى وليد وطرابلس وبنغازي على الحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة وفعالة في مجال السياسات وتدابير عملية في مجال إصلاح قطاع الأمن. وتشمل هذه المبادرات تنفيذ الآلية الوطنية للتنسيق الأمني؛ وتدابير أمنية مؤقتة أثناء بناء قوات الدفاع والأمن الليبية الجديدة ودعمها باستخارات وطنية، ونزع السلاح والتسرير وإعادة إدماج الشوار السابقين وبرنامج لرقابة الأسلحة والذخائر. وبذلك، تتحصر المسؤولية والقدرة على

والصبر، ولكنه يقتضي، أولاً وقبل كل شيء، بذل جهود متواصلة ومتسقة ووحثيثة من جانب الحكومة. فسكان ليبيا، بعد سنة واحدة من التحرير، يطالبون سلطاتهم المنتخبة بال المزيد.

وتلك علامة على وجود حياة ديمقراطية نابضة بالحياة. وقد قبضت البعثة العام الماضي في العمل بشكل وثيق مع الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي على ضمان لا يُدخل جهد في المساعدة على تحقيق هدف بناء الدولة الديمقراطية. وإنني أتطلع إلى الاستمرار في مشاركتنا بكل ما يستحقه هذا الهدف من إصرار ومثابرة.

الرئيس (تكلم الإنكليزية): أشكر السيد متري على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة لممثل البرتغال.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم الإنكليزية): سيكون هذا هو التقرير الدوري السابع وعلى الأغلب الأخير الذي أقدمه إلى المجلس عن الأنشطة التي تقوم بها لجنة مجلس الأمن المنبثقة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، منذ كان لي شرف تولي رئاستها في شباط/فبراير ٢٠١١. وقد تم توزيع التقرير الكامل في نسخة مطبوعة على جميع أعضاء المجلس وهو يغطي الفترة منذ تقريري السابق إلى مجلس الأمن في ١١ أيار/مايو، ولذا فإني سأوفر على الأعضاء تلاوتي له. وسوف أقتصر على بعض التعليقات الموجزة.

وخلال هذه الفترة اجتمعت اللجنة مرتين في مشاورات غير رسمية، في ٢٥ تموز/يوليه و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٥ تموز/يوليه قدم فريق الخبراء تقريره المؤقت الذي يسلط فيه الضوء على الجوانب المتصلة بتنفيذ حظر السفر وتحميم الأصول وحظر توريد الأسلحة، وضمّنه إشارات إلى بعض حوادث عدم الامتثال. وشمل التقرير المؤقت تسع توصيات للعمل من قبل اللجنة، تم الاتفاق عليها جميعاً، بما في ذلك إصدار إنذارات في المساعدة على التنفيذ فيما يتعلق بجوانب من

خارج نطاق سلطة الدولة، مبادرة لإجراء عملية فرز شاملة. وتعُد هذه خطوة إلى الأمام والبعثة على استعداد للمساعدة في تنفيذها.

غير أنه لم يحرز تقدماً يذكر في نقل مرافق الاحتجاز من الأولوية إلى وزارة العدل. ورغم أن كثيراً من المرافق تخضع لسيطرة المجالس العسكرية المحلية أو اللجان الأمنية المرتبطة بوزارة الدفاع أو العدل، فإن بعضها لا يزال خارج نطاق أجهزة الدولة. وتواصل البعثة إثارة هذه القضية وزيارة أماكن الاحتجاز وتصلها معلومات عن الوفاة أثناء الاحتجاز ومزاعم عن تعذيب المعتقلين. وهي مستمرة في التواصل مع من يحاورونها بشأن برامج من قبيل تدريب الشرطة القضائية وتقديم المشورة للمدعي العام من أجل وضع استراتيجية شاملة لمحاكمة رموز النظام السابق وغيرهم من ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. كما تحت البعثة المؤتمر الوطني العام والحكومة على مواصلة اتباع استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية، بطرق منها تنفيذ عملية دينامية لتنصي الحقائق.

وبالإضافة إلى مجالات الحالة السياسية والأمنية وسيادة القانون، وضعت البعثة والحكومة في الشهر الماضي اللمسات الأخيرة على الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٣، الذي من شأنه أن يتيح استجابة متماسكة لفريق القطرى في الفترة الانتقالية وأن يرسى أساساً للتكييف مع الاحتياجات الليبية المتطورة. وسوف تتبع هذه المبادرة مع الحكومة الجديدة.

وأود أن أعرب، مرة أخرى، عن تقديرى للتقدم المحرز خلال العام الماضي نحو تحقيق الاستقرار في هذا البلد الذي حُرم من الديمقراطية والمؤسسات وحقوق الإنسان وسيادة القانون على مدى السنوات الـ ٤٢ الماضية. ولا ينبغي الاستهانة بالمشاكل التي يواجهها، ولكنها ليست مستعصية على الحل. فبناء دولة ديمقراطية هو عملية تراكمية تحتاج إلى الوقت

وأود أن أختتم كلمتي بتوجهي الشكر لفريق الخبراء على عمله، وأنأشكر بوجه خاص زملائي في اللجنة على تعاؤنهم المستمر وعلى ما أبدوه من روح بناءة طيلة الأشهر الـ ٢٠ الماضية من نشاط اللجنة جمعياً، الأمر الذي أتاح لها الإضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال وفي الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير مورايس كابرال على إحاطته الإعلامية.

نظرًا للعدم وجود أسماء أخرى مدرجة في لائحة المتكلمين، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية استمرة لمناقشتنا في هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة في الساعة ٤٥/١٠.

تنفيذ الحظر على الأسلحة. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بناء على طلب أحد الأعضاء، ناقشت اللجنة القضايا المتعلقة بانتشار الأسلحة من ليبيا إلى المنطقة، بما في ذلك انتهاكات وردت في وسائل الإعلام لحظر الأسلحة فيما يتعلق بسفينتين. وعلى سبيل المتابعة، وجهت اللجنة رسائل إلى الدول ذات الصلة، وطلبت إليها تقديم تفاصيل بشأن تلك التقارير.

وإذا انتقلت إلى الاحصاءات، تناولت اللجنة بصفة رئيسية اعتباراً من شهر أيار/مايو المسائل ذات الصلة بمحظوظ الأسلحة، بعد تلقيها ما مجموعه ٤١ إخطاراً للإعفاء من الدول وموافقة اللجنة، أو عدم اعترافها، عليها. وفيما يتعلق بمسألة تجميد الأصول، ثمنت معالجة خمسة إخطارات بالإعفاء. وتلقت اللجنة طلباً واحداً للإعفاء فيما يتعلق بمسألة حظر السفر، ولا يزال قيد نظر اللجنة.